

تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في خيارات السياسة المالية

لدول نفطية مختارة للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٧)

(مع إشارة خاصة للعراق)

عمار نعيم زغير الجناني(*)

أ.د. قصي عبود فرج الجابري(**)

المستخلص:

يهدف البحث الى تحليل الاستدامة المالية في دول مختارة مصدرة للنفط (العراق، المملكة العربية السعودية، الكويت، ليبيا) للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٧) في ظل تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية، فضلاً عن تحليل الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول وتفاعل السياستين المالية والنقدية لها. وتوصل البحث الى أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام في السوق الدولية والاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط، فعندما تزداد أسعار النفط في السوق الدولية تصبح الدول المصدرة للنفط ذات استدامة مالية (فائض في الميزانية العامة وانخفاض الدين العام) في حين ان انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية يؤدي الى جعل الدول المصدرة للنفط تعاني من عدم الاستدامة المالية (عجز في الميزانية العامة وزيادة الدين العام)، فضلاً عن وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط الخام في السوق الدولية والسياسة النقدية في الدول المصدرة للنفط، فعندما ترتفع أسعار النفط في السوق الدولية فستؤدي لحصول فائض في الميزانية العامة للدول النفطية مع تسديدها للدين العام (استدامة مالية) مما يجعل من السياسة النقدية انكماشية لتقليل الآثار التضخمية الناجمة عن السياسة المالية التوسعية، في حين ان انخفاض أسعار النفط سيؤدي الى عجز في الميزانية العامة للدول النفطية مما يجعلها تلجأ للدين العام (عدم استدامة مالية) بإصدار ادوات قصيرة الاجل ليقوم البنك المركزي بشرائها مما يؤدي لسياسة نقدية توسعية.

الكلمات المفتاحية: تقلبات أسعار النفط الخام، خيارات السياسة المالية، السياسة النقدية،

ميزان المدفوعات

(*)كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

(**)كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

مقدمة:

يعد تأثير اقتصادات العالم كافة بتقلبات أسعار النفط أحد أبرز دلالات العولمة، فالسياسة المالية للدول المصدرة للنفط تتأثر وبشدة بتقلبات أسعار النفط مما جعلها عرضةً لتقلبات مزاج الأسواق النفطية. وتستعمل السياسة المالية أدوات المالية العامة من برامج الانفاق فضلاً عن الإيرادات العامة لدفع متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والاستثمار لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترغب الحكومة في تحقيقها.

مشكلة البحث:

يستند البحث على السؤال الآتي:

- ما مدى اختلاف خيارات السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط جراء تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الآتية:

- عدم وجود اختلافات جوهرية في خيارات السياسة المالية للدول المصدرة للنفط نتيجة تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الآتي:

1. تحليل الاستدامة المالية في دول مختارة مصدرة للنفط في ظل تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية.
2. تحليل الأوضاع الاقتصادية في دول مختارة مصدرة للنفط في ظل تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية.
3. تفاعل السياستين المالية والنقدية في دول مختارة مصدرة للنفط في ظل تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في تحديد تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السياسة المالية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إظهاره لأهمية النفط في اقتصادات الدول المصدرة له على الرغم من كونه مورداً ناضباً، فضلاً عن كونه المُمَوِّل الوحيد للتنمية الاقتصادية في هذه الدول، وإن البحث يحاول تحديد المشاكل والمحددات التي تشوب العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام واختلاف الخيارات المالية فيما بين الدول المصدرة للنفط، وإن نتائج البحث يمكن أن توضع كمؤشرات مرجعية لبحوثٍ مستقبليةٍ في مجالاتٍ دراساتٍ أسعار النفط والسياسة المالية.

الإطار المكاني والزمني للبحث:

الإطار المكاني: هو العراق والمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا.

الإطار الزمني: المدة (١٩٩٠ - ٢٠١٧).

المطلب الاول: الإطار النظري لخيارات السياسة المالية

اولاً: الاستدامة المالية (Fiscal sustainability):

أصبح تقييم الاستدامة المالية محوراً مهماً لتحليل الاقتصاد الكلي في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومع ذلك، لا يوجد تعريف دقيق للاستدامة المالية، وهناك طريقتان شائعتان لتقييم الاستدامة المالية وهما: النهج المحاسبي ونهج القيمة الحالية للاقتراض المقيد وكالاتي:

النهج المحاسبي (The accounting approach):

تعتبر من أبسط الطرق لتقييم الاستدامة المالية إذ يستعمل نسبة الدين الى الدخل لقياس مدى استدامة السياسة المالية، كما ويفترض هذا النهج أن العجز الأساسي يكون مستداماً إذا كان يخلق نسبة ثابتة للدين الى الدخل، والعجز الأساسي هو زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة بدون مدفوعات الفائدة، في حين العجز الكلي هو زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة مع مدفوعات الفائدة^(١).

وتعرف السياسة المالية المستدامة (sustainability Fiscal policy) بانها تخفيض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي او الحفاظ عليها ثابتة^(٢). كما وتعرف السياسة المالية المستدامة بانها جعل نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي متقلصة او مستقرة^(٣)، وتجدر الإشارة الى أن بعض الباحثين ينعنون السياسة المالية المستدامة وفقاً للنهج المحاسبي باستدامة الدين العام (Public debt sustainability).

$$\left(\frac{D}{Y}\right)_t \leq \left(\frac{D}{Y}\right)_0$$

نهج القيمة الحالية للاقتراض المقيد (The present value borrowing constraint approach): ووفقاً لهذا النهج فالسياسة المالية تكون مستدامة إذا كانت القيمة الحالية للفوائض الأساسية المستقبلية والإيرادات المرتبطة بالتضخم (التمويل بالعجز) مساوية أو أكبر من القيمة الحالية الأولية لديون الحكومة (٤)، كما وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين ينعنون السياسة المالية المستدامة وفقاً لنهج القيمة الحالية للاقتراض المقيد باستدامة العجز المالي (fiscal deficit sustainability).

$$\dot{b}_t = rb_t - (\tau_t - g_t - v_t) - \frac{\dot{M}_t}{P_t}$$

حيث إن:

b_t : القيمة الحالية للدين العام.

r : سعر الفائدة الحقيقي (سعر الفائدة الاسمي - التضخم) لقروض الحكومة الداخلية او الخارجية.

T_t : الإيرادات الضريبية الحقيقية. g_t : الإنفاق الحكومي الحقيقي.

vt : التحويل الحقيقي. $gt - \tau_t$: الفائض الحكومي الحقيقي.

M_t : عرض النقود. P_t : المستوى العام للأسعار.

ثانياً: تفاعل السياسة المالية والنقدية (The interaction of fiscal and monetary policy)

ترتبط السياسة النقدية ارتباطاً مباشراً بالسياسة المالية لأن زيادة اصدار النقود بما في ذلك أموال البنك المركزي هي مصدر لتمويل الإنفاق الحكومي، ويرى ميلتون فريدمان أن إدارة الديون الحكومية لا يمكن أن تكون منفصلة عن السياسة النقدية^(٦). وفي هذا الصدد يرى جيمس توبين أن هناك صعوبة منطقية واضحة في فصل السياسة النقدية عن إدارة الدين العام، حيث إن إصدار الحكومة لديون قصيرة الأجل يشبه التوسع النقدي خاصة فيما يتعلق باختيار المحفظة، ويخلص توبين إلى أن الاحتياطي الفيدرالي (صانع السياسة النقدية في الولايات المتحدة) كان بحاجة إلى معرفة القرارات التي اتخذتها وزارة الخزانة (مكتب إدارة ديون الحكومة الأمريكية) من أجل اتخاذ قراره والعكس بالعكس^(٦).

ووفقاً لوجهة النظر الكينزية للطلب الكلي فإن تأثير السياسة المالية يعتمد على كيفية تمويل العجز، فإذا قامت الحكومة بتمويل إنفاقها عن طريق طباعة المزيد من الأموال فإن السياسة المالية التوسعية (زيادة العجز) ستؤدي إلى سياسة نقدية توسعية والتي بدورها قد تزيد من معدلات التضخم وتخفيض سعر الصرف، وإذا ما اختارت الحكومة برنامج تمويل غير نقدي عبر اقتراض المزيد من الأموال من خلال إصدار الديون فإن هذا التوسع المالي قد يؤدي إلى القضاء على الآثار الإيجابية في الاقتصاد حيث سيكون هناك انتمان ضئيل للغاية أو سيكون مكلفاً للغاية بالنسبة للقطاع الخاص. وهناك طريقة أخرى يمكن أن تؤثر بها السياسة المالية بشكل مباشر على السياسة النقدية وهي إذا قامت الحكومة بزيادة الضرائب غير المباشرة بما في ذلك الضرائب القيمة أو ضرائب المبيعات، فإن هذا سيزيد من مستويات الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم^(٧).

كما ويمكن أن تؤثر السياسة المالية أيضاً في السياسة النقدية بشكل غير مباشر، فعندما يتوقع الافراد أن تزيد الحكومة الضرائب في المستقبل من أجل تمويل الإنفاق الحالي، فإن الافراد سوف يستعدون لهذا الاحتمال من خلال زيادة الادخار وتقليل الاستهلاك الحالي ويُعرف هذا بالتكافؤ الريكاردى (Ricardian equivalence)، و عليه قد تؤدي السياسة المالية إلى تغييرات في السلوك المالي للأفراد مما يتطلب تغيير السياسة النقدية^(٨).

وهناك تأثير آخر غير مباشر للسياسة المالية التوسعية في السياسة النقدية حيث تؤثر التوقعات في عدم استدامة التمويل الحكومي فتصبح عاملاً مزعماً للاستقرار في الاسواق المالية مما قد يؤدي لانهيال النظام النقدي، وإذا ما اقترضت الحكومة من الخارج فقد يؤدي ذلك إلى شكوك تتعلق باستقرار أسعار الصرف أو قد يؤدي ذلك لحصول مشاكل في ميزان المدفوعات، فضلاً عن ذلك، يمكن أن تؤدي السياسة المالية إلى تغييرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف فعادةً ما تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى زيادة الدين الحكومي؛ ولكن إذا ما كان تأثير السياسة المالية التوسعية في الإنتاج ليس كافياً كما هو متوقع فإن خطر تخلف الحكومة عن سداد ديونها يزداد، نتيجة لذلك سوف تزداد أسعار الفائدة، وعادة ما تؤدي الزيادة في أسعار الفائدة إلى رفع قيمة العملة المحلية؛ ولكن عندما تكون معدلات الفائدة ومستوى المديونية مرتفعين فقد يحدث العكس تماماً (انخفاض في العملة المحلية) وهذا يعني أن زيادة أسعار الفائدة المحلية قد تجعل العملة المحلية أكثر جاذبية بسبب ارتفاع العوائد المتوقعة؛ ومع ذلك عندما يكون مستوى المديونية وأسعار الفائدة مرتفعين تنخفض الموارد المتاحة للسداد بسبب الزيادة في تكلفة خدمة الديون، مما يعني أن احتمال العجز عن سداد الديون يزيد، ونتيجة لذلك تصبح العملة المحلية أقل جاذبية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية^(٩). تمثل الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩) والأزمة المالية في منطقة اليورو (٢٠١٠) أمثلة جيدة للحلقة المفرغة بين أزمة المالية العامة (Fiscal crisis) وأزمة الأسواق المالية (Financial crisis) والأزمة الاقتصادية (Economic crisis)، جانباً يمكن اعتباره كتفاعل بين السياستين المالية والنقدية.

ثالثاً: التفاعل بين والسياسة المالية والأسواق المالية (The interaction between financial market and fiscal policy):

تعتمد طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية على تطور السوق المالي مما يتوجب على صانعي القرار سواء كانوا في السياسة المالية ام النقدية امعان النظر في الأسواق المالية، ولتنمية الأسواق المالية (من سوق مالية بسيطة الى سوق مالية متطورة بالكامل) تأثيراً قوياً في إعطاء البنوك المركزية والسياسة النقدية دوراً مهماً في خيارات السياسة المالية، وهناك اربع مراحل لتنمية الأسواق المالية وهي كالآتي^(١٠):

المرحلة الأولى:

ويتم في هذه المرحلة تمويل العجز المالي بشكل رئيسي عن طريق خلق النقود؛ بسبب عدم وجود دين عام خارج البنك المركزي.

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة توجد أوراق مالية قابلة للتسويق؛ ولكن لا توجد أسواق ثانوية مع انخفاض مرونة أسعار الفائدة، مما يعني بقاء تمويل العجز المالي عبر خلق النقود بشكلٍ أساسي.

المرحلة الثالثة:

توجد في هذه المرحلة أسواق ثانوية لتداول أدوات الدين الحكومية وتكون أسعار الفائدة أكثر مرونة، فضلاً عن وجود بنك مركزي ذو إدارة مستقلة ونشطة للغاية في إدارة السيولة، الامر الذي يعطي للحكومة مجالاً أوسع لتمويل العجز عبر اصدار السندات.

المرحلة الرابعة:

تمتلك السوق المالية في هذه المرحلة أدوات الدين متوسطة الاجل، وتكون أسعار الفائدة ذات مرونة عالية، فضلاً عن سيطرة البنك المركزي على السيولة في السوق المالية.

رابعاً: خيارات السياسة المالية والمصادقية والاقتصاد السياسي (Fiscal policy : choices, Credibility and Political economy)

يؤثر الاقتصاد السياسي في خيارات السياسة المالية بشكلٍ مباشرٍ وغيرٍ مباشرٍ، فالتأثير المباشر للاقتصاد السياسي في خيارات السياسة المالية يأتي في ثلاث اشكال وكالاتي:

يميل العديد من صانعي السياسة لاستعمال سياسة مالية توسعية للفوز في الانتخابات؛ لان الناخبين يقللون عادةً من تكاليف السياسة المالية التوسعية (الأعباء الضريبية وخاصةً اذا ما جرى تأجيلها) إلا انهم يقدرون قيمة الانفاق الحكومي^(١١)، وقد تم انتقاد ارتكاب الناخبون للأخطاء بشكل مستمر،

وقد تم تفسير استمرار اقناع الناخبين بالعقلانيين بالسياسة المالية التوسعية هو عدم توفر المعلومات الكافية التي تعطي من قبل السياسيين الامر الذي يؤدي لاستمرار التصويت لهم لمن يمتلك المزيد من البرامج الحكومية والتي تتطلب المزيد من الانفاق الحكومي^(١٦)؛ ولكن بعض الدراسات قد اظهر نتائج مغايرة حيث إن الحكومات ذات السياسة المالية المتشددة لم يتم استبدالها بحكومات ذات سياسة مالية توسعية^(١٧).

قد تكون السياسة المالية التوسعية ناجمة عن تعارض قرار التوزيع المالي بين صانعي السياسة المالية والناخبين، فعندما تكون هناك اختلافات في التفضيلات المالية بين صانعي السياسة المالية فيحتمل استبدال السياسيين الذين يميلون لإدارة العجز من قبل الناخبين الذين يرغبون بسياسة مالية توسعية، وفي الغالب تكون فوائد البرامج الحكومية مركزة على بعض الوحدات الجغرافية في حين تكون تكلفة هذه البرامج مشتركة بين جميع الوحدات الجغرافية، فاذا تم اتخاذ القرار لاستيعاب جميع الوحدات الجغرافية فمن المرجح أن تزداد حالة العجز المالي^(١٨).

تدخل الاقتصاد السياسي في السياسة المالية قد يقلل من العجز المالي من خلال اصدار قيود (قواعد وإجراءات) على صانعي السياسة المالية وتكون على نوعين^(١٩):

النوع الأول: تكون القاعدة على شكل هدف رقمي كالاتفاق بين دول الاتحاد الأوربي (ميثاق الاستقرار والنمو) حول الحد الأعلى لنسبة العجز المالي الى الناتج المحلي الإجمالي والبالغ (٣٪) وكذلك نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي والبالغة (٦٠٪).

النوع الثاني: تكون القاعدة على شكل قرار لعملية الموازنة بأن تمر بثلاث مراحل وهي: الصياغة، والموافقة، ثم التنفيذ.

كما ويؤثر الاقتصاد السياسي بشكل غير مباشر في خيارات السياسة المالية بواسطة المصدقية، ويعتبر عدم الاستقرار السياسي عاملاً رئيساً في زيادة المخاطر سواء كانت للمقرضين ام للمستثمرين مما يقلل من المصدقية المالية، والمصدقية المالية (Financial credibility) هي إمكانية قيام المقرضين بالوفاء بالتزاماتهم من سداد أصل الدين مع الفوائد المترتبة عليه في الزمن المحدد مسبقاً^(٢٠).

وتؤثر مقايضة العجز عن سداد الائتمان (Credit default swap) في خيارات السياسة المالية، فمع زيادة قيمة (CDS) كلما زادت مخاطر التخلف عن السداد وكلما انخفض قيمة (CDS) كلما اعتبر هذا مؤشراً جيداً لانخفاض مخاطر التخلف عن السداد، وتوجد حلقة مفرغة بين السياسة المالية و (CDS)، فعندما تزداد مخاطر المستثمرون بتخلف الحكومة عن سداد الديون فتقوم الحكومة

بزيادة أسعار الفائدة لترغيب المستثمرين بالسندات الحكومية مما يؤدي لعجز أكبر في الميزانية فضلاً عن زيادة الدين العام، ومن جهة أخرى فإن ذلك سيؤدي لانخفاض أسعار السندات الحكومية

القديمة مما يؤدي أيضاً لانخفاض قيمة السندات الخاصة أيضاً مما يضطر القطاع الخاص لزيادة أسعار الفائدة على السندات الجديدة والائتمان بشكل عام مما يخفض من الاستثمار الخاص، وإن لارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص يؤدي الى اجبار الحكومة على تخفيض انفاقها، وهذه العوامل تعمل مجتمعة لوضع الاقتصاد على عتبة الركود^(١٧).

المطلب الثاني:

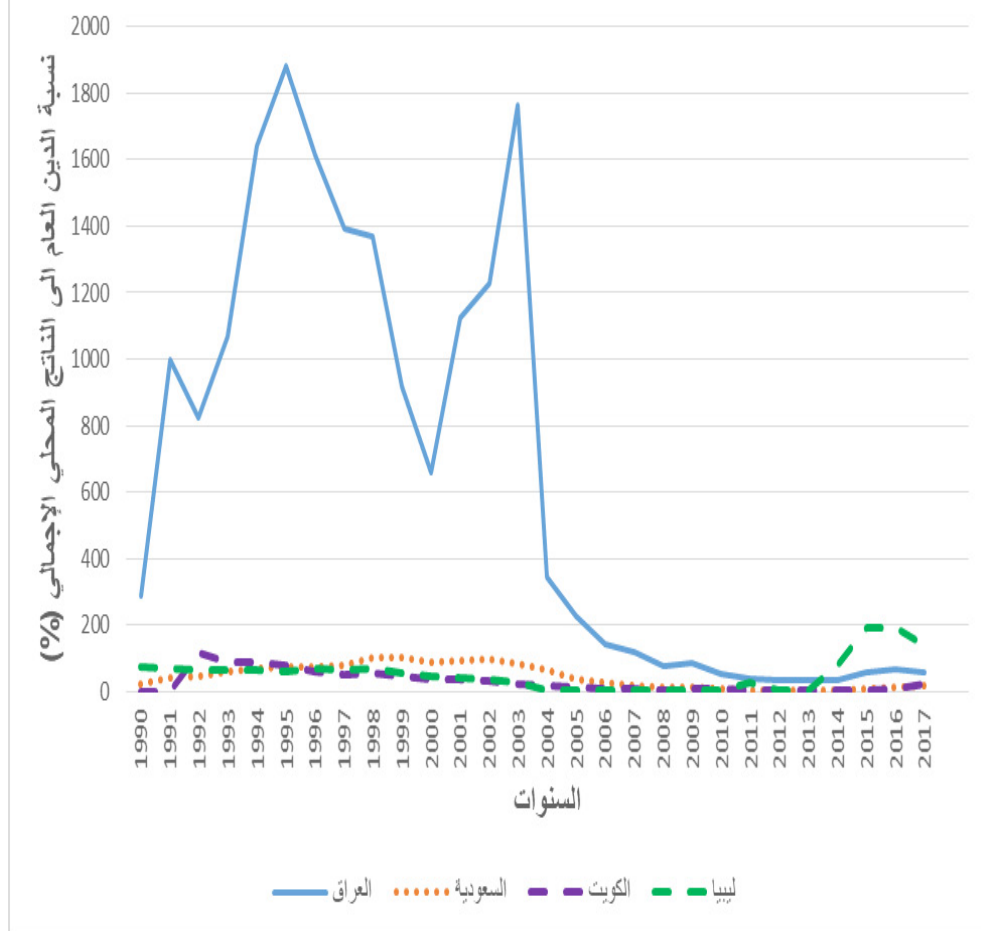
خيارات السياسة المالية لدول نفطية مختارة في ظل تقلبات أسعار النفط الخام للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٧)

أولاً: الاستدامة المالية في دول نفطية مختارة للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٧):

يعتبر العراق احدى الدول التي وقعت في فخ المديونية(١٨) على الرغم من امتلاكه ثروة طائلة، فحتى العام ١٩٨٠ لم يكن العراق مديناً وكان يمتلك احتياطات تقدر بـ(٣٥ مليار دولار امريكي)؛ ولكن دخوله في حرب مع ايران حيث تقدر مشتريات العراق من الأسلحة فقط للمدة (١٩٨٠ - ١٩٨٩) بـ(٥٤,٧ مليار دولار امريكي)؛ الامر الذي ادى لاستنزاف احتياطياته في مراحل الحرب الأولى ليلجأ الى قروض غربية قصيرة الاجل وبفوائد عالية قدرت بـ(٤٥ مليار دولار امريكي) وكذلك قدمت دول (الكويت والسعودية والامارات) تمويلاً للعراق والتي اعتبروها قروضاً فيما اعتبرها العراق مساعدات (هبة) مالية تقدر بـ(٤٠ مليار دولار امريكي)، وبلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ للعراق بـ(٢٨٦,٤٧٥٪) ومعظمها ديون خارجية كما وتقدر نسبة العجز في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الاجمالي للعراق بـ(١٢٨,٠٢٤ - ٪)، في حين بلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية وليبيا (٢٣,٤٩٣٪، ٧٣,٤٨٠٪) على التوالي وهي ديون داخلية فقط كما وتقدر نسبة العجز في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية بـ(١٢,٥٩٤ - ٪)، في حين تقدر نسبة الفائض في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الإجمالي لليبيا بـ(٣,٤٦٠٪).

وقد تعرض كل من العراق والكويت في أوائل عام ١٩٩١ لحرب مدمرة أدت لتدمير كافة البنى التحتية للدولتين وألت الى فرض عقوبات دولية شديدة على العراق؛ الامر الذي أدى الى دخول العراق في الحلقة المفرغة لعدم استدامة الدين العام نتيجة لاقتراضه من نادي باريس من روسيا وفرنسا الامر الذي ضاعف من الدين الخارجي فضلاً عن الدين الداخلي حيث بلغت ذروة عام ١٩٩٥ بـ(١٨٨٠,٤٣٢٪) غير إن العجز المالي كان مستداماً، وكذلك الحال للمملكة العربية السعودية التي بدت تعاني من عدم استدامة الدين العام والذي اخذ يتزايد في عقد التسعينيات من القرن الماضي في حين أن العجز المالي كان مستداماً، ويعتبر الدين العام والعجز المالي مستدامان لدى كل من الكويت وليبيا على الرغم من فرض عقوبات دولية على ليبيا إلا انها استطاعت ان تخفض من نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (1): نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (%) للعراق والسعودية والكويت وليبيا للمدة (1990 - 2017)



المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى بيانات جدول (1).

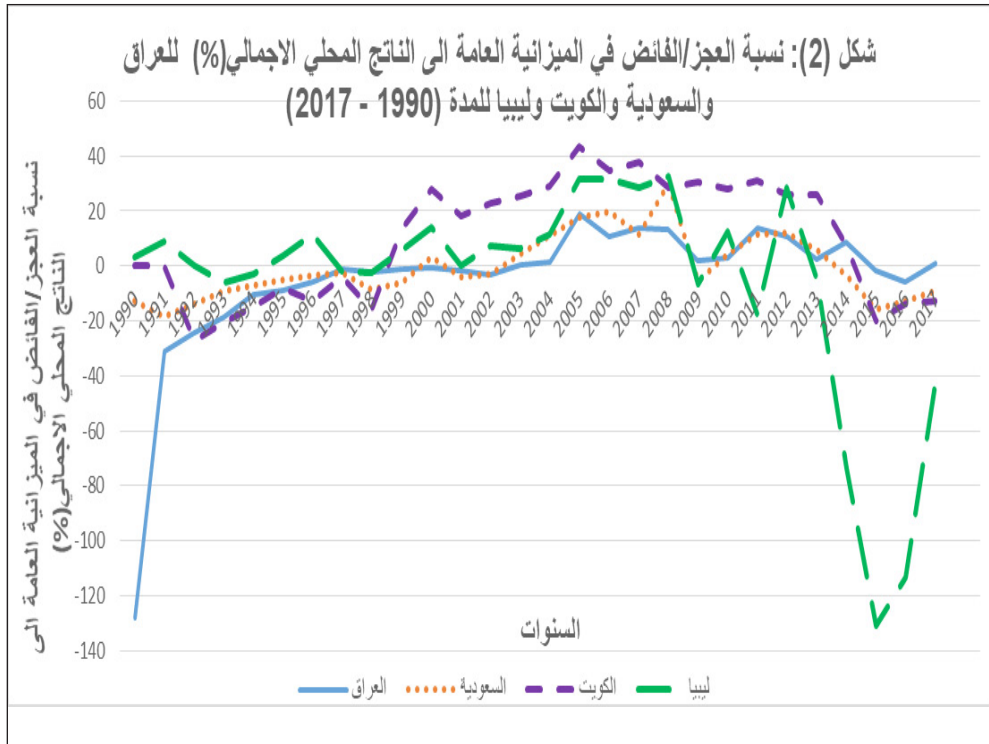
وقد تأثرت الدول المصدرة للنفط في ازمة النمر الاسيوية التي حدثت عام ١٩٩٨ حيث بلغت نسبة العجز في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (٨,٨٦٣٪، ١٥,٧١٦٪، ٢,٤٤٠٪) للمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا على التوالي، وهذا العجز في الميزانية العامة أدى الى زيادة الدين العام (الداخلي) لهذه الدول مما زاد من نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي فبلغت (١٠١,٥٢٣٪، ٥٥,١٤٠٪، ٦٩,٨٦٠٪) لكل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا على التوالي، في حين لم يتأثر العراق كما تأثرت هذه الدول بالأزمة حيث بلغت نسبة العجز في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الإجمالي للعراق (٢,٣٣٦٪) والتي لم تزداد بشكل كبير عن عام ١٩٩٧ والبالغة (١,٢٩٤٪)، غير إن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بلغت في عام ١٩٩٨ (١٣٧٠,٦٤٠٪) وقد انخفضت عما كانت عليه في الأعوام السابقة بسبب تصدير النفط وفق برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء مما أدى لزيادة الناتج المحلي الإجمالي فخفض النسبة على الرغم من زيادة اقتراض العراق من نادي باريس فضلاً عن قبول العراق بقرار مجلس الامن الدولي رقم (٨٩٢) بدفع تعويضات للكويت واستقطاعها بنسبة (٣٠٪) من مبيعات النفط العراقي والتي تحدثت تحت اشراف مباشر من الأمم المتحدة.

جدول (١): نسبة الدين العام وعجز/فائض الميزانية الحكومية الى الناتج المحلي الإجمالي للعراق والسعودية والكويت وليبيا

ليبيا		الكويت		السعودية		العراق		السنوات
نسبة العجز/ الفائض في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة العجز/ الفائض في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة العجز/ الفائض في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة العجز/ الفائض في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	
3.460	73.480	/	/	-12.594	23.493	-128.024	286.475	1990
8.680	66.970	/	/	-18.380	39.352	-31.257	997.435	1991
0.110	64.770	-27.007	117.739	-13.584	47.800	-24.183	824.670	1992
-5.960	66.370	-20.282	88.910	-9.385	58.599	-18.641	1069.871	1993
-2.750	63.370	-14.810	88.460	-6.915	67.870	-10.479	1640.632	1994
3.920	61.590	-8.051	77.980	-5.144	74.248	-8.719	1880.432	1995
11.680	69.330	-12.832	58.980	-3.222	75.206	-5.607	1614.360	1996
-2.170	65.630	-4.018	52.160	-2.553	76.704	-1.294	1390.744	1997
-2.440	69.860	-15.716	55.140	-8.863	101.523	-2.336	1370.640	1998
5.880	57.020	13.427	46.550	-6.028	102.992	-0.912	920.005	1999
14.080	43.734	28.225	34.920	3.200	86.702	-0.728	661.223	2000
0.070	43.130	18.320	35.120	-3.907	93.148	-1.913	1122.813	2001
7.220	35.072	22.751	29.950	-2.883	96.352	-3.345	1226.641	2002
6.360	27.144	25.433	23.039	4.448	81.564	0.554	1762.384	2003
11.680	4.163	29.046	17.301	11.037	62.928	1.625	344.320	2004
31.360	2.906	43.564	11.812	17.701	37.342	19.213	227.340	2005
31.810	2.860	34.663	8.264	19.863	25.831	10.722	143.170	2006
28.580	1.978	38.021	7.051	11.326	17.115	13.968	117.090	2007
32.500	3.106	28.440	5.380	29.803	12.056	13.366	74.170	2008
-6.530	3.425	30.689	6.652	-5.384	13.989	1.896	87.380	2009
12.530	3.105	28.035	6.160	4.392	8.426	3.147	53.530	2010
-17.240	28.859	31.120	4.640	11.554	5.383	13.666	40.720	2011
28.560	2.306	26.065	3.601	11.933	3.036	10.823	34.780	2012
-5.110	4.723	26.135	3.093	5.639	2.148	2.385	31.990	2013
-73.800	80.358	7.585	3.431	-3.542	1.562	8.850	32.860	2014
-130.960	189.274	-20.194	4.652	-15.838	5.800	-1.774	56.880	2015
-113.330	189.690	-13.950	10.021	-12.861	13.093	-5.832	64.340	2016
-42.970	140.846	-12.707	20.683	-9.236	17.160	0.760	58.920	2017

المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى بيانات البنوك المركزية للعراق والمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا للمدة (1990 – 2017).

وفي عام ٢٠٠٤ بدأت أسعار النفط الخام في السوق الدولية بالارتفاع ومع رفع العقوبات الاقتصادية على العراق وليبيا وتخفيض ديون العراق من (٢٦٦ مليار دولار امريكي) الى (٨٣ مليار دولار امريكي) فضلاً عن تعويضات الكويت والبالغة ٤٨ مليار دولار امريكي إذ لم تكفي نسبة (٣٠٪) من صادرات العراق النفطية للتسديد والتي حصلت في المدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٠) حيث جرى تعديل على النسبة لتبلغ في كانون الأول ٢٠٠٠ (٢٥٪) والتي بقيت حتى عام ٢٠٠٤ حيث تم اجراء تعديل اخر على النسبة لتبلغ (٥٪) من صادرات العراق النفطية، وقد سجلت الميزانية العامة للعراق ولأول مرة منذ أكثر من عقد فائضاً مالياً حيث بلغت نسبة الفائض في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣ (٠,٥٥٤٪) وفي عام ٢٠٠٤ بلغت النسبة (١,٦٢٥٪) وبفضل ذلك اصبح العراق يتمتع باستدامة مالية (استدامة الدين العام والعجز المالي) جنباً الى جنب مع الدول النفطية الأخرى حيث بلغت نسبة الفائض في الميزانية العامة (١١,٠٣٧٪، ٢٩,٠٤٦٪، ١١,٦٨٠٪) لكل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا على التوالي، وكذلك الامر في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي حيث أصبحت المملكة العربية السعودية تتمتع باستدامة الدين العام إذ بلغت (٦٢,٩٢٨٪)، واما الكويت وليبيا والتان باستدامة عالية للدين العام حيث بلغت (١٧,٣٠١٪، ٤,١٦٣٪) على التوالي.



المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى بيانات جدول (١).

وقد أدت الازمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ وما تبعها في عام ٢٠٠٩ الى انخفاض أسعار النفط العالمية مما أثر في الدول المصدر للنفط حيث أدت الى حصول عجز في الميزانية العامة لكل من المملكة العربية السعودية وليبيا حيث بلغت نسبة العجز في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (٣٨٤،٥٪، ٦،٥٣٠٪) على التوالي، في حين لم يحصل عجز في الميزانية العامة للعراق والكويت بل على العكس حصل فائض في الميزانية العامة حيث بلغت نسبة الفائض في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (١،٨٩٦٪، ٣٠،٦٨٩٪) على التوالي، ونتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام انخفض الناتج المحلي الإجمالي الامر الذي أدى الى زيادة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (٨٧،٣٨٠٪، ١٣،٩٨٩٪، ٦،٦٥٢٪، ٣،٤٢٥٪) للعراق والمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا على التوالي.

وقد حصلت في منتصف عام ٢٠١٤ صدمة نفطية سلبية (انخفاض أسعار النفط) مما أدى لانتقال هذه الصدمة مباشرة الى الدول المصدرة للنفط إذ تأثر العراق بهذه الصدمة فأصبح العراق في عام ٢٠١٥ يعاني من عجز في الميزانية العامة بعد ان غادر حالة العجز لأكثر من عقد حيث بلغت نسبة العجز في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (١،٧٧٤٪) ومع تدهور الوضع الأمنية في بعض المحافظات أدى ذلك لزيادة الانفاق العسكري مما ضاعف من تأثير الصدمة في الاقتصاد العراق، فعاد العراق الى عقدين للخلف حيث زيادة الدين العام الداخلي والخارجي، إذ بلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (٥٦،٨٨٠٪)، والامر لا يختلف كثيراً في المملكة العربية السعودية إذ ظهر عجز في الميزانية العامة لعام ٢٠١٥ فبلغت نسبة العجز في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (١٥،٨٣٨٪) نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام من جهة ومن جهة أخرى دخول المملكة لحرب مع اليمن مما ضاعف من شدة الصدمة والذي اضطر المملكة للجوء للاقتراض من صندوق النقد الدولي وبهذا قد عادت المملكة العربية السعودية الى عقود ما قبل عام ١٩٧٣، فضلاً عن الدين العام الداخلي إذ بلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (٥،٨٠٠٪)، اما الكويت فقد عانت هي الأخرى من عجز الميزانية العامة نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام إذ بلغت نسبة العجز في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠،١٩٤٪) مما زاد من الدين العام (الداخلي فقط) حيث بلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (٤،٦٥٢٪)، في حين تعاني ليبيا من تدهور الوضع الأمني منذ عام ٢٠١١ مما الى توقف صادراتها النفطية عام ٢٠١١ وعودته عام ٢٠١٢ ولكن سرعان ما لبث ان يتقلب تصدير النفط الليبي وفقاً لاستقرار الوضع الأمني في البلاد مما جعلها تعاني من عدم الاستدامة المالية (العجز المالي، الدين العام) فقد بلغت نسبة العجز في الميزانية الى الناتج المحلي الإجمالي (١٣٠،٩٦٠٪) عام ٢٠١٥ مما زاد من نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي فبلغت (١٨٩،٢٧٤٪).

ويمكن ان نلاحظ مما سبق أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام والاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط، فعندما تزداد أسعار النفط في السوق الدولية تصبح الدول المصدرة للنفط ذات استدامة مالية (فائض في الميزانية العامة وانخفاض الدين العام) في حين ان انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية يؤدي الى جعل الدول المصدرة للنفط تعاني من عدم الاستدامة المالية (عجز في الميزانية العامة وزيادة الدين العام).

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية في دول نفطية مختارة للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٧):

فرض مجلس الامن الدولي في بداية تسعينيات القرن الماضي عقوبات اقتصادية على العراق ونتيجة لذلك انخفض معدل النمو الاقتصادي وقد اصبح سالباً في بعض السنوات الامر الذي انعكس على شكل عجز في ميزان الحساب الجاري طيلة مدة فرض العقوبات، وكذلك الامر لليبيا إذ تم فرض عقوبات اقتصادية عليها مما خفض من نمو الناتج المحلي الإجمالي الامر الذي انعكس في عجز بميزان الحساب الجاري في بعض السنوات، في حين أن المملكة العربية السعودية زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بداية عقد التسعينيات نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلا إن ميزان الحساب الجاري شكل عجزاً ضخماً نسبةً للناتج المحلي الاجمالي نتيجةً لدخولها الحرب، في حين ان الكويت ركزت على استعادة موقعها بين مصدري النفط في السوق الدولية مما زاد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وحصول فائض في ميزان الحساب الجاري.

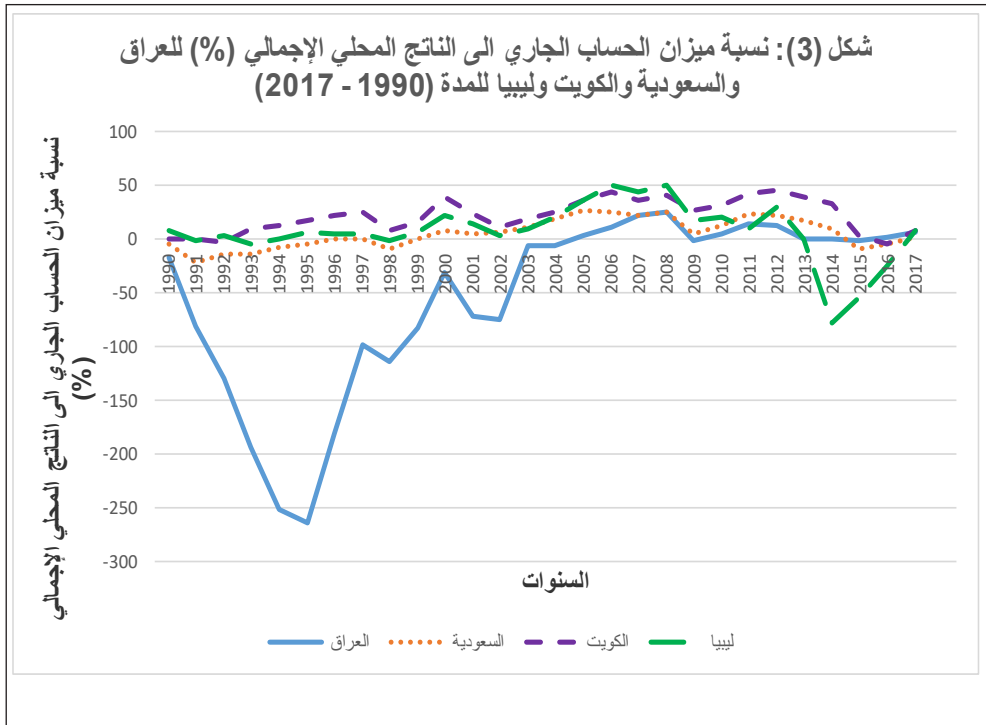
جدول (٢): نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق والسعودية والكويت وليبيا

ليبيا		الكويت		السعودية		العراق		السنوات
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
/	7.610	/	/	/	-3.531	/	-16.919	1990
10.702	-0.680	/	/	12.406	-20.902	-70.298	-80.256	1991
5.896	4.150	/	-2.306	3.679	-12.940	29.120	-129.096	1992
-9.517	-4.450	20.560	10.438	-3.005	-12.987	-20.702	-194.431	1993
-6.684	0.090	3.789	13.017	1.660	-7.758	-16.698	-252.099	1994
-10.710	6.550	9.430	18.418	6.043	-3.716	10.464	-263.703	1995
9.163	4.440	15.822	22.619	10.687	0.429	38.919	-180.804	1996
10.092	5.100	-3.618	25.947	4.602	0.184	84.662	-98.726	1997
-11.235	-0.770	-14.537	8.504	-11.562	-8.958	3.031	-113.938	1998
32.026	7.010	16.113	16.813	10.180	0.254	65.319	-83.127	1999
6.375	21.710	25.198	38.957	17.189	7.555	48.870	-31.398	2000
-10.870	14.021	-7.481	23.894	-2.837	5.079	-17.680	-71.951	2001
-39.954	3.946	9.306	11.173	2.970	6.262	-2.127	-75.195	2002
28.238	9.422	25.535	19.680	13.819	10.779	-27.098	-6.115	2003
26.105	21.309	24.155	26.179	19.895	19.052	139.749	-6.563	2004
42.907	36.812	35.932	37.248	26.945	27.398	36.346	3.391	2005
16.115	51.112	25.685	44.573	14.748	26.249	29.728	10.948	2006
22.842	44.061	12.891	36.791	10.365	22.437	35.742	22.806	2007
29.066	50.169	28.572	40.864	24.962	25.457	47.395	24.945	2008
-27.670	18.462	-28.153	26.659	-17.449	4.883	-9.089	-0.969	2009
18.635	21.136	8.989	31.807	23.097	12.637	17.510	4.642	2010
-53.594	9.916	33.451	42.916	27.079	23.620	34.099	14.194	2011
135.951	29.886	13.012	45.470	9.644	22.387	17.363	13.551	2012
-19.995	0.019	0.052	40.301	1.450	18.140	7.636	1.104	2013
-37.189	-78.446	-6.620	33.419	1.300	9.752	-13.404	1.195	2014
-32.328	-54.355	-29.554	3.499	-13.496	-8.670	-12.647	-1.078	2015
-5.820	-24.677	-4.493	-4.608	-1.427	-3.697	-4.101	1.444	2016
45.361	7.898	9.259	8.072	6.768	1.520	13.476	7.224	2017

المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى بيانات البنوك المركزية للعراق والمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا للمدة (1990 - 2017).

وفي عام ١٩٩٨ انخفضت أسعار النفط الخام في السوق الدولية نتيجة لحصول ازمة النمو الاسيوية مما خفض من نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق وجعله سالباً للمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا فبلغ (٣,٠٣١٪، ١١,٥٦٢٪، ١٤,٥٣٧٪، ١١,٢٣٥٪) الامر الذي أدى لزيادة نسبة العجز في ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي للعراق فبلغت (١١٣,٩٣٨٪)، وقد أدى ذلك ايضاً لحصول عجز في ميزان الحساب الجاري للمملكة العربية السعودية وليبيا فبلغت نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي (٨,٩٥٨٪، ٠,٧٧٠٪) على التوالي، في حين لم يتأثر ميزان الحساب الجاري للكويت كثيراً بالأزمة حيث انخفضت نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي لتصل الى (٨,٥٠٤٪) بعد ان كانت في عام ١٩٩٩ (٢٥,٩٤٧٪).

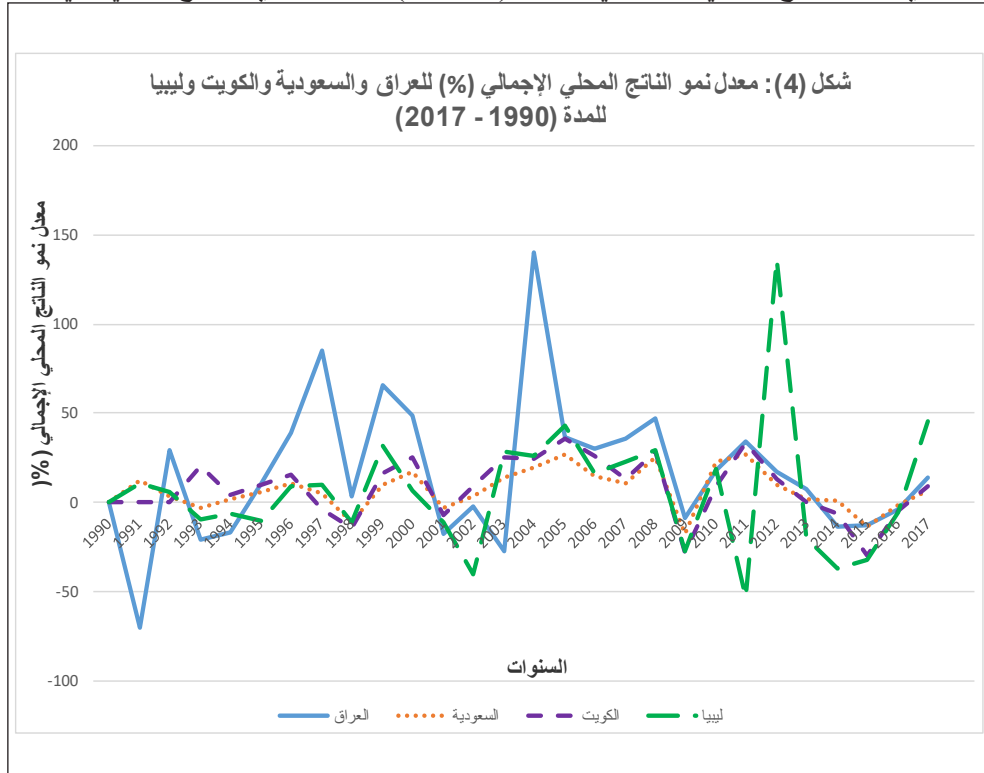
وبارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية ورفع العقوبات الاقتصادية على العراق فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ (١٣٩,٧٤٩٪، ٣٦,٣٤٦٪) على التوالي، مما أدى الى حصول فائض في ميزان الحساب الجاري إذ أصبحت نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ (٣,٣٩١٪)، وادى ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية لارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا في عام ٢٠٠٥ لـ (٢٦,٩٤٥٪، ٣٥,٩٣٢٪، ٤٢,٩٠٧٪) على التوالي، فتأثر ميزان الحساب الجاري ليحقق فائضاً كبيراً بلغت نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي (٢٧,٣٩٨٪، ٣٧,٢٤٨٪، ٣٦,٨١٢٪) على التوالي.



المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى بيانات جدول (2).

بحلول عام ٢٠٠٩ تأثرت أسعار النفط الخام في السوق الدولية بالأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ مما أدى لانخفاض أسعار النفط الخام فانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وأصبح سالباً للعراق والمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا فبلغ (٩,٠٨٩٪، ١٧,٤٤٩٪، -٢٨,١٥٣٪، ٢٧,٦٧٠٪) على التوالي، وقد انعكس هذا الانخفاض على ميزان الحساب الجاري فانخفضت نسبة ميزان حساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي فبلغت (٠,٩٦٩٪، ٤,٨٨٣٪، ٢٦,٦٥٩٪، ١٨,٤٦٢٪) على التوالي.

وما لبث أن ارتفعت أسعار النفط الخام في السوق الدولية عام ٢٠١١ فارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق والمملكة العربية السعودية والكويت لـ (٣٤,٠٩٩٪، ٢٧,٠٧٩٪، ٣٣,٤٥١٪) على التوالي، والامر كذلك على نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي (١٤,١٩٤٪، ٢٣,٦٢٠٪، ٤٢,٩١٦٪) على التوالي، في حين انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لليبيا لـ (٥٣,٥٩٤٪) وكذلك نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي فبلغت (٩,٩١٦٪) نتيجة لتردي الوضع الأمني في ليبيا.



المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى بيانات جدول (٢).

وبانخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية منتصف عام ٢٠١٤ واستمراره؛ مما أدى الى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ للعراق والمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا (١٢,٦٤٧٪، ٤٩٦،١٣٪، ٢٩,٥٥٤٪، ٣٢,٣٢٨٪) على التوالي، وقد تأثر ميزان الحساب الجاري بانخفاض أسعار النفط الخام للكويت فبلغت نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي (٣,٤٩٩٪)؛ في حين أصبح ميزان الحساب الجاري للعراق والمملكة العربية السعودية وليبيا في حالة عجز حيث بلغت نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي (١,٠٧٨٪، ٨,٦٧٠٪، ٥٤,٣٥٥٪)؛ نتيجة لتأثير انخفاض أسعار النفط وتردي الوضع الأمني في العراق وليبيا ودخول المملكة العربية السعودية في حرب مع اليمن.

ويمكن ان نلاحظ مما سبق أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام في السوق الدولية وميزان الحساب الجاري ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة للنفط، حيث كلما ارتفع سعر النفط الخام في السوق الدولية كلما زادت قيمة الصادرات النفطية والتي تمثل الجزء الأعظم من صادرات الدول المصدرة للنفط مما يؤدي الى حصول فائض في ميزان الحساب الجاري، كما ويعتبر قطاع النفط من القطاعات الرئيسية والمهمة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية يؤدي الى زيادة قيمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والعكس بالعكس، فكلما انخفض سعر النفط الخام في السوق الدولية كلما انخفضت قيمة الصادرات النفطية والتي تشكل الجزء الأعظم من الصادرات للدول المصدرة للنفط مما يؤدي الى تراجع في ميزان الحساب الجاري من جهة، ومن جهة أخرى إن انخفاض سعر النفط الخام في السوق الدولية سيؤدي الى تراجع قيمة ما يمثله هذا قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط مما يؤدي لانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة للنفط.

ثالثاً: تفاعل السياستين المالية والنقدية:

تعتبر السياسة النقدية أحد العوامل التي يمكن ان تؤثر في فاعلية السياسة المالية إذ اعتمد العراق في تسعينيات القرن الماضي على التمويل بالعجز، إذ قامت الحكومة بتمويل إنفاقها عبر طباعة النقود (الإصدار النقدي الجديد) مما جعل من السياسة النقدية تابعة للسياسة المالية لتمويل عجز الميزانية العامة والتي انعكست بدورها كتضخم جامح والذي بلغ ذروته عام ١٩٩٤ ليصل لـ (٤٤٨,٥٠٠٪) سنوياً، والذي أدى لتخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ليلعب ذروته عام ٢٠٠٢ لـ (١٩٥٧ دينار عراقي/دولار امريكي)، ويعد خيار السياسة المالية (الإصدار النقدي الجديد) الخيار الأخير للحكومة العراقية بعد استنفاد جميع الخيارات المتاحة من ديون خارجية وداخلية وزيادة الضرائب والرسوم؛ نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من قبل مجلس الامن الدولي والتي حرمته من حوالي (٩٠٪) من الإيرادات النفطية والتي كانت تشكل طوال عقد الثمانينيات حوالي (٩٥٪) من الإيرادات العامة، وبعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق منتصف عام ٢٠٠٣ واستئناف تصدير نفط العراق فارتفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ليلعب عام ٢٠٠٤ (١٤٥٣ دينار عراقي/دولار امريكي)؛ إلا إن التضخم لم ينخفض بسبب تردي الوضع الأمني

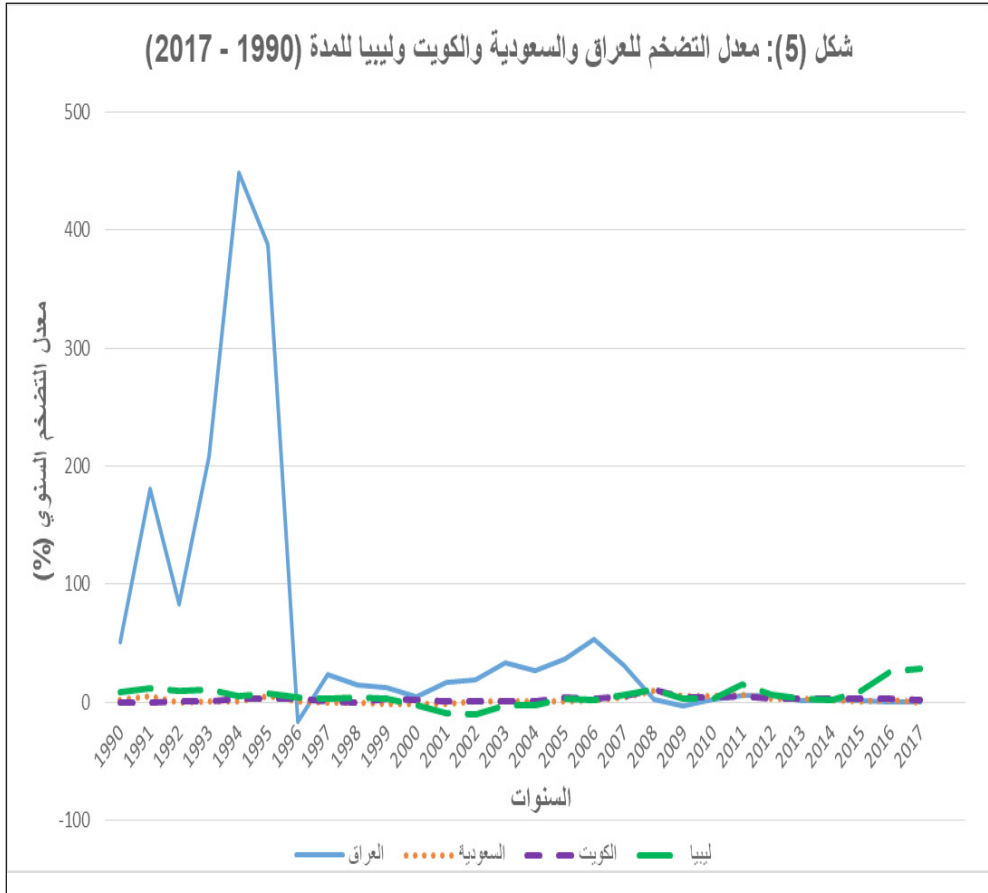
واستمرار انتشار ظاهرة الدولار (إحلال العملة الأجنبية "الدولار" محل العملة المحلية "الدينار العراقي") منذ عقد التسعينيات، ولم ينخفض التضخم في العراق حتى اتباع البنك المركزي العراقي لقاعدة تايلور عام ٢٠٠٧ في السيطرة على التضخم والذي لم يتجاوز (٣٪) سنوياً منذ عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٧ باستثناء عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ والذي لم يتعدى (١,٦٪) سنوياً بسبب الانفاق الحكومي الكبير بعد ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية، وكذلك سعر صرف الدينار العراقي منذ اتباع البنك المركزي لنظام سعر الصرف المدار والموحد عام ٢٠٠٤ والذي حافظ على استقراره بين (١٤٧٥ دينار عراقي/دولار امريكي) كحد أعلى وبين (١١٨٢ دينار عراقي/دولار امريكي) كحد أدنى.

جدول (٣): معدل التضخم وسعر الصرف للعراق والسعودية والكويت وليبيا

السنوات	العراق		السعودية		الكويت		ليبيا	
	معدل التضخم السنوي (%)	سعر الصرف مقابل الدولار الامريكي	معدل التضخم السنوي (%)	سعر الصرف مقابل الدولار الامريكي	معدل التضخم السنوي (%)	سعر الصرف مقابل الدولار الامريكي	معدل التضخم السنوي (%)	سعر الصرف مقابل الدولار الامريكي
1990	51.600	3.913	2.077	3.750	/	/	8.451	0.283
1991	180.952	10	4.861	3.750	/	/	11.896	0.281
1992	83.616	21	-0.077	3.750	0.293	0.545	9.360	0.282
1993	207.692	74	1.056	3.750	0.302	0.383	11.074	0.304
1994	448.500	458	0.564	3.750	0.297	2.534	5.113	0.348
1995	387.311	1674	4.868	3.750	0.298	2.687	7.238	0.418
1996	-16.117	1170	1.222	3.750	0.299	3.554	4.028	0.437
1997	23.063	1471	0.057	3.750	0.303	0.682	3.550	0.461
1998	14.769	1620	-0.371	3.750	0.305	0.130	3.709	0.468
1999	12.578	1972	-1.334	3.750	0.304	2.991	2.649	0.464
2000	4.979	1930	-1.125	3.750	0.307	1.813	-2.900	0.512
2001	16.374	1929	-1.121	3.750	0.307	1.300	-8.814	0.605
2002	19.317	1957	0.247	3.750	0.304	0.888	-9.798	1.271
2003	33.616	1936	0.612	3.750	0.298	0.961	-2.191	1.293
2004	26.962	1453	0.516	3.750	0.295	1.249	-2.198	1.305
2005	36.959	1472	0.479	3.750	0.292	4.143	2.650	1.308
2006	53.231	1475	2.209	3.750	0.290	3.057	1.459	1.314
2007	30.767	1267	4.168	3.750	0.284	5.485	6.251	1.263
2008	2.663	1203	9.870	3.750	0.269	10.583	10.361	1.224
2009	-2.874	1182	5.057	3.750	0.288	4.610	2.460	1.254
2010	2.378	1186	5.339	3.750	0.287	4.496	2.800	1.262
2011	5.601	1196	5.826	3.750	0.276	4.839	15.518	1.257
2012	6.089	1233	2.866	3.750	0.280	3.255	6.060	1.253
2013	1.879	1232	3.511	3.750	0.284	2.682	2.606	1.250
2014	2.236	1214	2.242	3.750	0.285	2.909	2.400	1.331
2015	1.393	1247	1.223	3.750	0.301	3.272	9.800	1.389
2016	0.557	1275	2.053	3.750	0.302	3.198	25.900	1.438
2017	0.184	1258	-0.835	3.750	0.303	2.172	28.500	1.353

المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى بيانات البنوك المركزية للعراق والمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا للمدة (1990 - 2017).

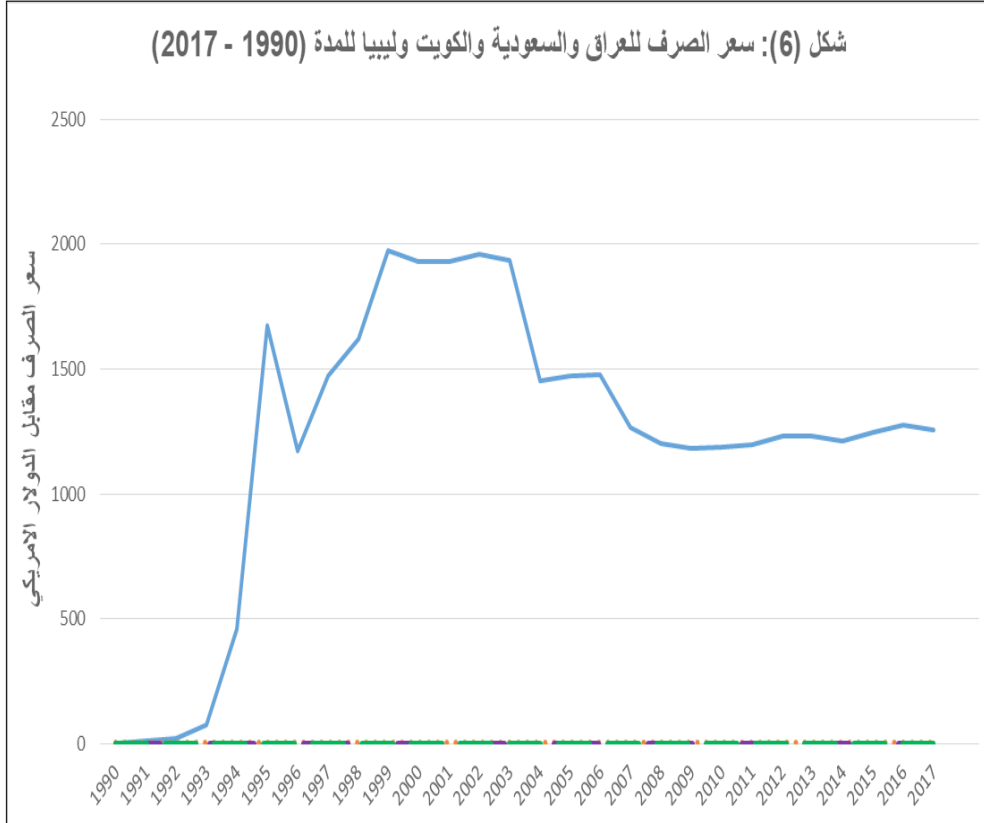
وتعتمد السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية والكويت على نظام سعر الصرف الثابت حيث يبلغ سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي (٣,٧٥٠ ريال سعودي/دولار أمريكي) سنوياً للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٧)، والكويت أيضاً إذ تراوح سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي بين (٠,٢٧٦ - ٠,٣٠٧) دينار كويتي/دولار أمريكي سنوياً للمدة (١٩٩٢ - ٢٠١٧)، في حين أن التضخم وملكنا الدولتين لم يتجاوز الـ(٦٪) سنوياً للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٧) باستثناء عام ٢٠٠٨ حيث بلغ معدل التضخم للمملكة العربية السعودية والكويت (٩,٨٧٠٪، ١٠,٥٨٣٪) سنوياً على التوالي، بسبب تأثر كلتا الدولتين بالأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨.



المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى بيانات جدول (3)

وتعتمد السياسة النقدية في ليبيا على سعر الصرف الثابت إذ لم يتعدى سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي (٠,٦٥٥) سنوياً للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠١)؛ إلا إن رفع العقوبات الاقتصادية على ليبيا والخذ بسياسات صندوق النقد الدولي أدى الى انخفاض سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي لبلغ ذروته عام ٢٠١٦ (١,٤٣٨ دينار ليبي/دولار أمريكي) سنوياً، في حين أن

التضخم كان يرتفع طوال المدة المبحوثة لتمويل الموازنة العامة حيث تقوم الحكومة بإصدار أدوات الدين قصيرة الاجل ونتيجةً لشراء البنك المركزي الليبي لهذه الأدوات وبالتالي سياسة نقدية توسعية تقود الى تضخم، وقد حصل ذلك في أعوام العقوبات وكذلك عام ٢٠٠٨ نتيجة التأثير بالأزمة المالية العالمية وكذلك منذ العام ٢٠١١ بسبب تردي الوضع الأمني وتذبذب تصدير النفط الليبي.



المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى بيانات جدول (3).

ويمكن أن نلاحظ مما سبق وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط الخام في السوق الدولية والسياسة النقدية في الدول المصدرة للنفط، فعندما ترتفع أسعار النفط في السوق الدولية فستؤدي لحصول فائض في الميزانية العامة للدول النفطية مع تسديدها للدين العام (استدامة مالية) مما يجعل من السياسة النقدية انكماشية لتقليل الآثار التضخمية الناجمة عن السياسة المالية التوسعية، في حين ان انخفاض أسعار النفط سيؤدي الى عجز في الميزانية العامة للدول النفطية مما يجعلها تلجأ للدين العام (عدم استدامة مالية) بإصدار أدوات قصيرة الاجل ليقوم البنك المركزي بشرائها مما يؤدي لسياسة نقدية توسعية.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1. هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام في السوق الدولية والاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط، فعندما تزداد أسعار النفط في السوق الدولية تصبح الدول المصدرة للنفط ذات استدامة مالية (فائض في الميزانية العامة وانخفاض الدين العام) في حين ان انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية يؤدي الى جعل الدول المصدرة للنفط تعاني من عدم الاستدامة المالية (عجز في الميزانية العامة وزيادة الدين العام).
2. هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام في السوق الدولية وميزان الحساب الجاري ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة للنفط، حيث كلما ارتفع سعر النفط الخام في السوق الدولية كلما زادت قيمة الصادرات النفطية والتي تمثل الجزء الأعظم من صادرات الدول المصدرة للنفط مما يؤدي الى حصول فائض في ميزان الحساب الجاري، كما ويعتبر قطاع النفط من القطاعات الرئيسية والمهمة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية يؤدي الى زيادة قيمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والعكس بالعكس، فكلما انخفض سعر النفط الخام في السوق الدولية كلما انخفضت قيمة الصادرات النفطية والتي تشكل الجزء الأعظم من الصادرات للدول المصدرة للنفط مما يؤدي الى تراجع في ميزان الحساب الجاري من جهة، ومن جهة أخرى إن انخفاض سعر النفط الخام في السوق الدولية سيؤدي الى تراجع قيمة ما يمثله هذا قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط مما يؤدي لانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة للنفط.
3. وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط الخام في السوق الدولية والسياسة النقدية في الدول المصدرة للنفط، فعندما ترتفع أسعار النفط في السوق الدولية فستؤدي لحصول فائض في الميزانية العامة للدول النفطية مع تسديدها للدين العام (استدامة مالية) مما يجعل من السياسة النقدية انكماشية لتقليل الآثار التضخمية الناجمة عن السياسة المالية التوسعية، في حين ان انخفاض أسعار النفط سيؤدي الى عجز في الميزانية العامة للدول النفطية مما يجعلها تلجأ للدين العام (عدم استدامة مالية) بإصدار ادوات قصيرة الاجل ليقوم البنك المركزي بشرائها مما يؤدي لسياسة نقدية توسعية.

ثانياً: التوصيات:

- 1- يجب اتباع سياسة مالية محايدة لتجنب عدم الاستدامة المالية فضلاً عن التضخم، ولتجنب اتباع السياسة النقدية للسياسة المالية وترك السياسة النقدية لتقوم بوظائفها الأخرى كتحفيز النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.
- 2- ضرورة تنمية الأسواق المالية للدول المصدرة للنفط لتكون طوق النجاة للسياسة المالية لتجنب

الغرق في الديون الخارجية سواء كانت قصيرة الاجل أم طويلة الاجل.

٣- تنمية قطاعي الزراعة والسياحة نظراً لتمتع العراق بميزة نسبية فيهما إذ يمتلك الجزء الأعظم من الهلال الخصيب فضلاً عن أكثر من ألف موقع أثري، وتنمية القطاعات الأخرى غير النفطية يساهم في خفض نسبة مساهمته الى الناتج المحلي الإجمالي مما يخفف من شدة الصدمة النفطية في الاقتصاد.

الهوامش:

Burda, Michael, and Charles Wyplosz. Macroeconomics: a European (1) .text. Oxford university press, 2013: P 56

(2) للمزيد من التفاصيل أنظر الى:

Pasinetti, Luigi L. «European Union at the end of 1997: who is within the - public finance “sustainability” zone?». PSL Quarterly Review 51.204, 1998: . PP 19 – 20

Pasinetti, Luigi L. «The myth (or folly) of the 3% deficit/GDP Maastricht - .107-‘parameter’». Cambridge journal of economics 22.1, 1998: PP 104

(3) للمزيد من التفاصيل أنظر الى:

Goldstein, Morris. «Debt sustainability, Brazil, and the IMF.» Institute - .P 8 :2003 ,1-for International Economics Working Paper 03

Pasinetti, Luigi L. «The myth (or folly) of the 3% deficit/GDP Maastricht - .‘parameter’». Cambridge journal of economics 22.1, 1998: 104 – 105

(4) للمزيد من التفاصيل أنظر الى:

Burnside, Craig, and Yuliya Meshcheryakova. «Mexico: a case study of procyclical fiscal policy.» Fiscal Sustainability in the Theory and Practice, .Washington, The World Bank, 2005: PP 133 – 174

(5) للمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

Friedman, Milton. «The demand for money: some theoretical and empirical .results.» Journal of Political economy 67.4 , 1959: PP 327 – 351

(6) للمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

Tobin, James. Commercial banks as creators of money». No. 159. Cowles .Foundation for Research in Economics, Yale University, 1963

(7) للمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

Hemming, Mr Richard. Fiscal policy and economic activity during .recessions in advanced economies. International Monetary Fund, 2002

(8) للمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

Barro, Robert J. «Are government bonds net wealth?» Journal of political
.1117-economy 82.6 (1974): 1095

Dinh, Xuan Hai. Essays on post-crisis fiscal policy. PhD Thesis. (9)
.Loughborough University, 2017: PP 146 – 147

Hilbers, Paul. «Interaction of monetary and fiscal policies: Why (10)
central bankers worry about government budgets.» IMF seminar on current
.Development in Monetary and Financial Law. Washington. 2004: PP 5 – 6

(11) للمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

Nordhaus, William D. «The political business cycle.» The review of -
.economic studies 42.2,1975: PP 169 – 190

Buchanan, James M., and Richard E. Wagner. «Democracy in deficit: -
.The political legacy of Lord Keynes.» 1977

(12) للمزيد من التفاصيل انظر الى:

Rogoff, Kenneth, and Anne Sibert. «Elections and macroeconomic policy -
.16-cycles.» The review of economic studies 55.1 (1988): 1

(13) للمزيد من التفاصيل انظر إلى:

Alesina, Alberto, and Roberto Perotti. «Fiscal adjustments in OECD
countries: composition and macroeconomic effects.» Staff Papers 44.2
.248-(1997): 210

(14) للمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

Persson, Torsten, and Lars EO Svensson. «Why a stubborn conservative -
would run a deficit: Policy with time-inconsistent preferences.» The Quarterly
.Journal of Economics 104.2 (1989): PP 325 – 345

Alesina, Alberto, and Guido Tabellini. «External debt, capital flight and -
.220-199 :(1989) 4-political risk.» Journal of international Economics 27.3

(15) للمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

Alesina, Alberto, and Romain Wacziarg. «Is Europe going too far?.»
Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy. Vol. 51. North-
.Holland, 1999

Cho, Hye Jee. Institutions, Partisanship and Credibility in Global (16)
.Financial Markets. Routledge, 2018: P21
(17) للمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

Cottarelli, Carlo, and Laura Jaramillo. «Walking hand in hand: fiscal policy
and growth in advanced economies.» Review of Economics and Institutions
.4.2 (2013): PP 1 – 25
(18) للمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

«2020-Jiyad, Ahmed M. «An economy in a debt trap: Iraqi debt 1980
.Arab studies quarterly. 2001: PP 15 – 58

المصادر:

1- Alesina, Alberto, and Guido Tabellini. “External debt, capital flight and
political risk.” Journal of international Economics (27).(3).1989 .(4-

2- Alesina, Alberto, and Roberto Perotti. “Fiscal adjustments in OECD
countries: composition and macroeconomic effects.” Staff Papers (44).(2)
.1997.

3-Alesina, Alberto, and Romain Wacziarg. “Is Europe going too far?.”
Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy. Vol. 51. North-
Holland, 1999.

4-Barro, Robert J. “Are government bonds net wealth?.” Journal of
political economy (82).(6). 1974.

5- Buchanan, James M., and Richard E. Wagner. “Democracy in deficit:
The political legacy of Lord Keynes.” 1977.

6- Burda, Michael, and Charles Wyplosz. Macroeconomics: a European
text. Oxford university press. 2013.

7- Burnside, Craig, and Yuliya Meshcheryakova. “Mexico: a case study of
procyclical fiscal policy.” Fiscal Sustainability in the Theory and Practice,
Washington, The World Bank. 2005.

8- Cho, Hye Jee. Institutions, Partisanship and Credibility in Global
Financial Markets. Routledge, 2018.

9-Cottarelli, Carlo, and Laura Jaramillo. “Walking hand in hand: fiscal

policy and growth in advanced economies.” *Review of Economics and Institutions* (4).(2). 2013.

10- Dinh, Xuan Hai. *Essays on post-crisis fiscal policy*. PhD Thesis. Loughborough University, 2017.

11- Friedman, Milton. “The demand for money: some theoretical and empirical results.” *Journal of Political economy* (67).(4). 1959.

12- Goldstein, Morris. “Debt sustainability, Brazil, and the IMF.” *Institute for International Economics Working Paper* (3). 2003.

13- Hemming, Mr Richard. *Fiscal policy and economic activity during recessions in advanced economies*. International Monetary Fund, 2002.

14- Hilbers, Paul. “Interaction of monetary and fiscal policies: Why central bankers worry about government budgets.” *IMF seminar on current Development in Monetary and Financial Law*. Washington. 2004.

15- Jiyad, Ahmed M. “An economy in a debt trap: Iraqi debt 19802020-.” *Arab studies quarterly*. 2001.

16- Nordhaus, William D. “The political business cycle.” *The review of economic studies* (42).(2). 1975.

17- Pasinetti, Luigi L. “European Union at the end of 1997: who is within the public finance “sustainability” zone?.” *PSL Quarterly Review* (51). (204). 1998.

18- Pasinetti, Luigi L. “The myth (or folly) of the 3% deficit/GDP Maastricht ‘parameter’.” *Cambridge journal of economics* (22).(1). 1998.

policy cycles.” *The review of economic studies* (55).(1) .1988.